

قضاء دهوك في الوثائق الملكية العراقية في ثلاثينيات القرن العشرين (دراسة في أوضاعها الإدارية والخدمية)

علي عبيد شكري

قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة عقرة للعلوم التطبيقية، اقليم كردستان-العراق

(تاريخ استلام البحث: 8 تشرين الاول، 2023، تاريخ القبول بالنشر: 24 كانون الاول، 2023)

الخلاصة

تطرق البحث إلى الأوضاع الإدارية والخدمية في قضاء دهوك خلال عقد الثلاثين من القرن العشرين مستندا على وثائق البلاط الملكي العراقي من خلال تقارير المفتشين الإداريين عن الأولوية والأفضية، فقد أشارت تلك التقارير إلى أسماء ومهام الموظفين الحكوميين العاملين في القضاء وفي سياق ذاته تدوين ملاحظات المفتشين عن بلدية دهوك وكيفية ادارتها، وبالإشارة إلى الدوائر الحكومية الموجودة في القضاء فقد تطرق إليها المفتشين الإداريين من خلال وصفهم بعض الأبنية الحكومية وملكيته.

وأشارت التقارير إلى الخدمات العامة في القضاء كالماء والإنارة، والاجراءات المتبعة لإيصال المياه إلى السكان، أما ما يخص إنارة القضاء فكانت تتم عبر المصابيح، وذكرت التقارير وجود عمال نظافة تعمل على تنظيف القضاء. أما بخصوص الخدمات الصحية فقد اطلع المفتشين الإداريين على الحالة الصحية في القضاء وقد تم الإشارة إلى وجود مستوصف صحي مع عدد من الأطباء والموظفين الصحيين العاملين في سلك الصحة، كذلك تناول تقارير المفتشين الإداريين أوضاع الخدمات الأخرى مثل النقل والمواصلات والبرق والهاتف والذين بدورهم دونوا ملاحظاتهم في هذا المجال.

الكلمات الدالة: القضاء، الدوائر، الموظفين، المفتش الاداري، القائمقام، الخدمات، الصحة، الطرق والمواصلات.

المقدمة

بيان أسمائهم والمناصب الإدارية التي تولوها وتاريخ استلام المهام الموكلة إليهم ، وبعض ملاحظات المفتش الإداري عن دورهم الخدمي، كما تم التطرق إلى المؤسسات الحكومية التي كانت في تلك الحقبة وهيكلتها الإدارية وأبنيتها التي كانت متواضعة وتتسم بالبساطة، اما المبحث الثاني : فقد تطرق الخدمات الموجودة والتي بحاجة اليها سكان هذا القضاء خلال تلك الحقبة والتي أشار اليها المفتش الإداري في كثير من تقاريره المرسلة إلى وزارة الداخلية مثل الماء والإنارة والصحة والنقل والمواصلات والبرق والبريد .

أما الحديث عن المصادر المستخدمة في هذا البحث فقد اعتمد بالدرجة الأساس على الوثائق البلاط الملكي وزارة الداخلية والذي يتضمن تقارير المفتشين الإداريين الحكوميين الذين قاموا بزيارة القضاء والاطلاع على سير أحوالها من كل النواحي منها الإدارية والخدمية ومن ثم تدوين ما يشاهدونه مع

تكمين أهمية هذا البحث الموسوم بـ(قضاء دهوك في الوثائق الملكية العراقية في ثلاثينيات القرن العشرين (دراسة في أوضاعها الإدارية والخدمية) انه تطرق إلى الأوضاع الإدارية والخدمية في هذا القضاء-والتي تعاني من ندرة المعلومات التي تتحدث عن أحوالها في تلك الفترة لقلّة المصادر التي تتناول تاريخ المنطقة- وفق التقارير الحكومية المرفقة من قبل المفتشين الإداريين لقضاء دهوك إلى وزارة الداخلية البلاط الملكي في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين ، والتي أشارت إلى الموظفين الحكوميين العاملين في القضاء والدور الحكومية وأحوالها ، والخدمات العامة في القضاء.

وقد قسم هذا البحث إلى مبحثين الاول : تناول الموظفين الحكوميين العاملين في القضاء خلال حقبة الدراسة من خلال

دهوك وحدها نحو (3902) نسمة، بينما في إشارة إلى تعداد سكان مركز قضاء دهوك مع ناحيتي (الدوسكي والمزوري) بلغ (15786) نسمة (8190) من الذكور، و(7097) من الإناث وتجنّد الإشارة هنا إلى وجود خطأ في جمع أعداد الذكور والإناث في الوثيقة لربما سببه مطبعي أو سهواً في الجمع في حين كان ناتج جمع العددين هو (15287)، لذا لو لاحظنا تعدادهم في سنة 1931 أكبر بكثير أو ما يقارب نصف ما تم ذكره في الوثائق، ويدل ذلك على أن إحصاء السكان كان فقط في مراكز المدن والنواحي، ومن الجدير بالذكر أن القرى في تلك الحقبة كانت عامرة بالسكان وعددها ليس بقليل وربما كان للجانب الاجتماعي دور في عدم دقة تعداد السكان. والمتمثل بالعادات والتقاليد الاجتماعية المتعلقة بالمرأة، وامتناع كثير من العوائل عن تقديم معلومات تتعلق بالنساء هذا فضلاً أن هناك العشائر الرحالة على ما يبدو لم يتم احصائهم⁽²⁾.

في النصف الأول من القرن العشرين كان في قضاء دهوك عدد من الموظفين الحكوميين عملوا في إدارة هذا القضاء وكل حسب مهامه، مع وجود بعض الدور الحكومية أيضاً، ففي بداية عقد الثلاثينيات كان قائم مقام قضاء دهوك (مكي بك) وكان قد التقى بسكرتير المجلس التشريعي الاردني (علي سيدو الكوراني) عند زيارة الأخير إلى قضاء دهوك⁽³⁾، ومن خلال تتبع الوثائق الحكومية تبين أن هذا القائم مقام قد استبدل، فقد أشارت الوثيقة الحكومية عن أسماء موظفي القضاء ومنهم القائم مقام وتاريخ استلامهم المهام المنوبة اليهم حسب الجدول أدناه :

بيان حاجة القضاء الإدارية والخدمية وإرسال ما تم تدوينه إلى وزارة الداخلية للاطلاع على أحوالها والوقوف على احتياجاتها. بالإضافة إلى هذه التقارير الحكومية فقد تم الاستعانة ببعض المصادر الأخرى المهمة منها الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936 والذي يعد من الكتب الوثائقية المهمة في تاريخ العراق المعاصر، كذلك كتاب لسكرتير المجلس التشريعي الاردني (علي سيدو الكوراني) المعنون (من عمان إلى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية) والذي أجرى من خلالها زيارته إلى كردستان العراق - ومنها إلى قضاء دهوك - سنة 1931 حيث زود معلومات مهمة وقيمة عن قضاء دهوك في تلك الحقبة التاريخية.

المبحث الأول - موظفي الحكومة ودوائهم في قضاء دهوك

في البداية لابد من الإشارة إلى التقسيم الإداري لقضاء دهوك وتعداد سكانه خلال حقبة الدراسة، كان قضاء دهوك يتبع للواء الموصل، ويقسم هذا القضاء إدارياً إلى ثلاث نواحي ويلحق مع كل ناحية عدد من القرى: ناحية دهوك ويتبعها (100) قرية، وناحية مزوري ومركزها قرية آتروش وعدد القرى التابعة لها (200) قرية، وناحية دوسكي ومركزها قرية مانكيش ويتبعها (90) قرية .

أما بخصوص التعداد السكاني للقضاء فقد قدر في سنة 1931 بنحو (34000) نسمة⁽¹⁾، وأشارت أحد الوثائق الحكومية أنه في سنة 1935 بلغ تعداد السكان في قسبة

ت	اسم الموظف	عنوان الوظيفة	تاريخ استلام الوظيفة
1	سعيد بك حسين افندي	قائم مقام قضاء دهوك	1933 / 12/7
2	عبدالله افندي العربي	كاتب تحرير	1934 / 5/29
3	لييب افندي سعيد	معاون كاتب تحرير	1934 / 1 /14
4	سليمان افندي ابراهيم	مدير المال	1935 / 9 / 9
5	صالح افندي طورسون	كاتب المفردات	1933 / 10 / 26
6	عبدالله افندي طورسون	امين صندوق	1931 / 12 /1
7	عبد الله افندي	مامور استهلاك	-----

أما ما يتعلق ببلدية دهوك فقد صُنِف حسب قانون البلديات إلى الصنف الثالث - أي التي يزيد وارداتها السنوية على (750) دينار- من أصل أربعة أصناف⁽⁹⁾، فعلى سبيل المثال بلغت واردات بلدية دهوك في سنة 1935 نحو (1033) دينار و(144) فلس⁽¹⁰⁾، أما رئاسة بلديات الصنوف الأربعة فتعهد إلى أشخاص من ذوي المقدرة واللياقة والخبرة في الامور الإدارية على أن يكون الرئيس من أهالي المنطقة-عدا الصنف الرابع-التي يجوز اناطة شؤنها إلى الموظف الإداري - وكان يتم تعيين ورؤساء البلديات من قبل وزير الداخلية⁽¹¹⁾، وبقدر تعلق الامر بقضاء دهوك كان رئاسة بلدية القضاء تدار من قبل (علي افندي) وأشارت الوثيقة أن إدارة هذا القائم مقام للقضاء كانت ضعيفة ووصف بقليل المعرفة ويرجح السبب إلى كبر سنه البالغ (70) عاما⁽¹²⁾ الأمر الذي أدى إلى تأخر أعمال البلدية، وتذكر الوثيقة أن المفتش الإداري لقضاء دهوك كان قد أبلغ رئيس البلدية للقيام بوظيفته بالصورة المطلوبة لكن لم ينفذ ، الأمر الذي أدى إلى حصول بقايا وارداتها (305 /546) دينار ، بحيث أصبحت أعمال البلدية في حالة متذبذبة ويتطلب لها الاصلاح وأن رئيس البلدية عاجز وكبير السن وبقائه في الوظيفة يضر بمصلحة البلدية⁽¹³⁾، وتشير الوثيقة إلى سبب عدم اتخاذ اجراء من قبل متصرفية لواء الموصل بخصوص النواقص الموجودة في البلدية وعدم ادارتها بالشكل المطلوبة انما لم تجد الكفاءة واللياقة فيمن يخلف هذا الرئيس عند فصله⁽¹⁴⁾، وأشارت الوثيقة انه لا يوجد مصوغ

أدرجت الوثيقة الحكومية أسماء الموظفين أعلاه وكل حسب درجته الوظيفية وتاريخ استلامه ، لكن في الوقت ذاته لم يذكر الوثيقة أسماء الموظفين السابقين الذين كانوا في مهامهم قبل استلام الموظفين أعلاه مهامهم الوظيفية ، كما لم يذكر تاريخ استلام مأمور استهلاك (عبد الله افندي) وظيفته كمأمور استهلاك في القضاء، من جانب آخر جاء في الوثيقة ذاتها الإشارة الى موظف ساعي واحد (دون ذكر اسمه)، وأيضاً جبأة الضرائب اثنين فقط (دون ذكر اسمائهم) في النواحي الثلاثة (ناحية الدوسكي ومزوري ومركز ناحية دهوك)⁽⁴⁾.

ومن الملاحظ ومن خلال تتبع الوثائق انه من شغل منصب القائم مقام كان يتغير بين فترة وأخرى ، فقد جاء في الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936 ان قائم مقام قضاء دهوك كان (محمد سعيد الوندائي)، في حين لم يذكر الوثيقة أعمال الوندائي، أما بخصوص مدير ناحية دهوك فقد كان (لازار لام ابراهيم)⁽⁵⁾، والذي عيّن بتاريخ 14 شباط 1933 وكان ضابطاً في الجيش الليبي⁽⁶⁾، وأشارت الوثيقة إلى وجود الكاتب (سعيد افندي بن عبدالله) عيّن لهذه الوظيفة في اب 1934، ويوجد جابي واحد في ناحية مركز دهوك يدعى (عادل افندي أسعد)، وساعي واحد (دون ذكر اسمه) وتشير الوثيقة عن عدم وجود صندوق في مركز الناحية لذا يسلم ما يجبي إلى خزانة القضاء مباشرة⁽⁷⁾، اما مدير ناحية الدوسكي كان (عبد الرحمن خضر)، و مدير ناحية مزوري (سعيد غفور)⁽⁸⁾.

قانوني لعزل الرئيس المومئ إليه لذا اقترح على أن يتم نقل رئيس البلدية إلى بلدية أخرى أقل أهمية وشأننا من بلدية دهوك (15)، ووفق ما جاء في الوثيقة فقد اقترح تعيين (صبغة الله افندي) الذي كان مدير مال قضاء دهوك أن يكون رئيس للبلدية دهوك لأنه من أهل قسبة دهوك ومحل إحترام من قبل الأهالي لأنه ابن المفتي وله مكانة دينية ومن البيوتات القديمة في القسبة ويمتاز بالعفة والنزاهة، وكان قد اقترح على صبغة الله افندي هذا المنصب وقد وافق الأخير عليه (16).

وحسب الوثيقة المؤرخة بتاريخ 10 تشرين الاول 1938 فقد عيّن (أمين قيردار) قائمقاماً حديثاً لقضاء دهوك، وذكرت الوثيقة أن (أمين قيردار) قبل تسلمه منصب القائمقام كان مأمور عشائر في مركز لواء اربيل وانه من خريجي كلية الحقوق ووصفه التقرير انه من ذوي الأخلاق الحسنة، لكن في الوقت ذاته أشار التقرير إلى قلة تكليف هذا القائمقام في الإدارة مما قد يعيق عمله كإداري في قضاء دهوك، من جانب آخر ذكر التقرير أن أعمال مدير ناحية مركز دهوك (لازار ابراهيم) قليلة وانه غير مزود بأي سلطة عشائرية أو جزائية لذا اقتضت أعماله على جباية الواردات وتسليمها إلى خزينة القضاء مباشرة، بحيث حتى بقية السجلات كانت بيد قائمقام دهوك (17).

أما عن موظفي أعضاء المجلس البلدي فلم نستطع الحصول على أية وثيقة تذكر أسماء موظفيه في بداية العقد الثلاثين، وانما ذكرت وثيقة مؤرخة في تشرين الثاني 1938 أسماء بعض موظفي البلدية وهم كل من (حاجي عبدالله، وبهجت صالح، ومأمون ناحوم) بالإضافة إلى اثنين آخرين (لكن كون الوثيقة ممزقة وغير واضحة لم يتسنى لنا معرفة أسمائهم)، لكن من ذكر أسمائهم أعلاه استلموا المهام المنوبة اليهم في تشرين الثاني 1937، أما موظفي أعضاء المجلس الإداري لقضاء دهوك فهم كل من (اصليوه داود، وحاجي خليل) تسلموا مهامهم الإدارية في قضاء دهوك بتاريخ 2 شباط 1937، و(السيد حميد الطرف، وناحوم حنا) تسلموا مهامهم في 20 شباط 1938 (18).

أشار المفتش الإداري في لواء الموصل في الوثيقة المؤرخة لسنة 1938 أن رئاسة بلدية القضاء قد تم تسليمها إلى مدير ناحية مركز دهوك بعد ما كانت تدار من قبل احد الأهالي لكن يذكر المفتش الإداري بأنه يفضل أن يناط مهام رئاسة البلدية بالقائمقام لا بالمدير ليكون القائمقام مسؤولاً عن إدارتها مباشرة والا إناطتها بمدير الناحية لا فائدة منها، وعلى ما يبدو كان هناك نقص في سجلات بلدية دهوك لذا تم نقل احد موظفين من قضاء عقرة إلى قضاء دهوك وهو المدعو (عبد الوهاب) ليستلم مهام (الكاتب) في بلدية دهوك وكان الأخير قد أعطى وعود بإكمال النواقص الواردة في سجلات البلدية ويذكر المفتش بأنه على يقين من أن الكاتب المذكور أعلاه سيكمل ذلك النقص، وبدوره ابغ المفتش الإداري القائمقام بمراقبة ذلك شخصياً (19).

أما عن الأبنية الحكومية فهي عبارة عن دور تستأجر أغلبها من الأهالي وتدفع الحكومة بدل (الإيجار) عنها، ووفق ما أشارت الوثائق انه لا يوجد في قضاء دهوك دائرة حكومية الا وتعود ملكيتها للأهالي (عدا مدرسة الاولاد ودار الضيافة) ويقدر ما تنفقه الحكومة عن بدل الإيجار لتلك الأبنية بنحو (230) دينار سنوياً، وهذا المبلغ ليس بقليل في تلك الحقبة لذا نلاحظ انه دائماً ما كان يرفع طلب من قبل المفتشين الإداريين إلى الجهات المعنية بضرورة إنشاء سراي ينظم دوائر الحكومية في القضاء ليتم التخلص من تكلفة بدل الإيجار (20).

وبخصوص دار الضيافة في دهوك فقد وصفها التقارير بأنها بناية قديمة ومعرضة للانهار (21)، وحسب ما ذكر أن بناء الدار تم من قبل الانكليز ليكون محل استراحة لضباطهم، ثم اتخذته الحكومة العراقية بعد ذلك دار (استراحة) ينزل فيها موظفي الحكومة بعد عملهم في القرى المجاورة، ويدفع الموظف عن نومه وطعامه روية واحدة - عملة هندية يساوي 75 فلس - عن كل يوم ويشار أن جندياً كان يحرس دار الضيافة ويقوم بتسجيل عدد أيام التي يقضيها ذلك الموظف وإرسالها إلى دائرته، فتخصم من راتبه أجور طعامه ونومه (22).

جاء في تقرير المفتش الإداري للوائي الموصل واربيل المرقم س/83 والمؤرخ في 13 تشرين الثاني 1934 بإرسال طلب إلى

الذي كان يسكنه سابقاً المنصر الأمريكي (المستر كمبولاند)⁽³¹⁾ مناسب ان يكمل عليه من قبل الخزينة مبلغ من المال لجعلها دار القائمقام أو مستشفى حيث كانت من افضل البنايات الموجودة في القضاء وانها مستوفية جميع الشروط الصحية ، وكان هذا الدار موضوعة في المزايدة لدى محكمة الموصل وقد وصل بدلها (200) دينار⁽³²⁾.

ووجد في قضاء دهوك مركز للشرطة يضم (31) عنصر ما بين المشاة والخيالة ، فقد كان عدد المشاة (15) عنصر ، بينما الخيالة (16) عنصر، وعلى ما يبدو ان المخافر المحيطة في مركز قضاء دهوك كانت تؤازر مركز شرطة دهوك اذ طلبت الحاجة الى ذلك، و جاء في تقرير المفتش الاداري ذكر المخافر التابعة لقضاء دهوك منها مخفر (كورى كوفانا) وجد فيها (5) عناصر شرطة من المشاة فقط، دون تواجد أي عنصر من الخيالة في ذلك المركز رغم حاجة المنطقة إلى عناصر الخيالة، ومخفر سميل كان فيها عنصر واحد فقط من الشرطة مع (5) عناصر من الخيالة، ومخفر فايده احتوى على (6) عناصر من الخيالة بينما لم يجد فيه أي عنصر من المشاة⁽³³⁾.

ومن الملاحظ أن اعداد أفراد الشرطة أخذ بالتزايد في السنوات اللاحقة وفي سنة 1938 بلغ تعداد عناصر الشرطة من المشاة نحو (25) عنصر، و(14) خيالة مع معاون ومفوض يلاحظ أن عدد الخيالة انخفض ولربما تم نقلهم إلى احدى المخافر المجاورة، بينما ازداد عدد أفراد المشاة نحو (10) عناصر مقارنة بالسنة 1935، وفي مخفر سميل بلغ عدد المشاة (2) عنصرين مع وجود (6) عناصر من الخيالة بضمنهم آمر مخفر عريف، أما مخفر فائدة بلغ عدد المشاة (2) عنصرين، و(8) من الخيالة بضمنهم آمر المخفر عريف ، وقد أشار التقرير ان عدد الشرطة كافياً لإدارة القضاء، لكن المعاون المعين لقضاء دهوك يدير في الوقت ذاته قضاء العمادية وقد نقل ايضا وانيطت أعماله بالوكالة إلى مأمور المركز، وكان قد طلب المفتش الإداري في تقرير سابق المرقم ب(52) بتاريخ 6 / 10 / 1938 عن عدم تمكن إدارة الشرطة من إدارة قضائين بالاعتماد على معاون واحد ، لذا تم الطلب على أن يتم تعيين معاون آخر بأسرع وقت ممكن نظراً لأهمية المنطقة⁽³⁴⁾.

الجهات المعنية بتخصيص مبلغ قدره (50) دينار لتعمير دار الضيافة في دهوك كونه غير صالح للاستخدام ومعرض للانفجار⁽²³⁾، وبدورها عملت وزارة الاقتصاد والمواصلات على اصدار موافقتها في صرف المبلغ المذكور لتعمير دار الضيافة⁽²⁴⁾، وأوعزت وزارة الاقتصاد والمواصلات إلى مديرية الري والأشغال العامة القيام بالتعمير المطلوب لدار الضيافة حالاً اذا كان المبلغ المطلوب ميسر والا إجراء التعمير سيكون في السنة القادمة⁽²⁵⁾.

أما سراي الحكومة(مقر الحكومة) هو الآخر كان معرض للانفجار وغير صالح للاستخدام لكن بالرغم من ذلك كانت مشغولة من قبل الشرطة والمحكمة، ومن الملاحظ وخلال تقارير المفتشين عن عدم الاهتمام الكافي للمؤسسات الخدمية والإدارية من قبل الحكومة العراقية ويرجع السبب في ذلك إلى عدم توفر القدرة المالية لإنجاز المشاريع الخدمية .

أما بناية القائمقام كان في دار ضيق عائد للبلدية مؤجر بمبلغ قدره ديناراً واحداً و(25) فلس شهرياً⁽²⁶⁾، كما أن ناحية مركز القضاء كان يسكن ايضا بدار أخرى بجوار القائمقامية، لذا جاء في تقرير المفتش الإداري عن اقتراح بإنشاء سراي حكومي في القضاء من أجل لم شتات الدوائر الحكومية في قضاء دهوك⁽²⁷⁾، من جانب آخر كان قد اقترح المفتش الإداري ان يؤخذ من الموظفين الإداريين الذين يسكنون في دور البلدية الأجرة الشهرية بنسبة (8%) من رواتبهم أسوة بأمالك الحكومة ، وهو النسبة المقدرة نظراً لكلفة البناء والتسعيرات ونسبة الإيجارات القائمة في قصبة دهوك⁽²⁸⁾.

وقد أشارت الوثيقة المؤرخة لسنة 1935 عن جدول الأعمال العمرانية لخمس سنوات في المملكة العراقية ، ويقدر ما يتعلق الامر بقضاء دهوك شمل وفق الجدول العمرائي لتلك الفترة بناية جديدة لسراي دهوك يشمل الإدارة والشرطة⁽²⁹⁾، ويشار أن مجلس بلدية دهوك أصدرت (94) قراراً تتعلق بالصرف وأعمال البلدية في القضاء⁽³⁰⁾ وفي سنة 1938 جدد الطلب بضرورة إنشاء السراي المذكور يضم جميع الدوائر للتخلص من بدل الإيجار، وقد اقترح المفتش الإداري أن دار

وفي أشاره إلى الحالة الأمنية في قضاء دهوك فقد ذكر تقرير المفتش الإداري أن الأمن في قضاء دهوك لا باس فيه وأحصى التقرير عدد الجرائم في القضاء سنة 1934 بنحو (86) جريمة، وعدد الدعاوي الموجزة (191) دعوة، بينما في سنة 1935 قل عدد الجرائم بحيث بلغ (67) جريمة بينما ارتفع عدد الدعاوي الموجزة إلى (270) دعوة⁽³⁵⁾، وكان المفتش الإداري قد أرسل تقريراً إلى الجهات المعنية بطلب التوسط لدى وزارة العدلية لتنبيه الحاكم المختص بالإسراع في حسم الدعاوي التي في رهن المرافعة وبالأخص التي في رهن التحقيق للوقوف على أسباب تأخرها، كما طلب من مديرية الشرطة بضرورة الإسراع في حسم التحقيق في بعض القضايا لما يلحقه التأخير من أضرار، وجاء في التقرير ان القائم بالتحقيق المدعو (عبد الحميد) من المأمورين النشطين غير انه يتطلب مساعدا له ولم تذكر الوثيقة أي تفاصيل أخرى عن هذا المحقق⁽³⁶⁾.

المبحث الثاني - الخدمات العامة

عملت الادارة المحلية في قضاء دهوك على تقديم الخدمات العامة للسكان، وعلى الرغم من ان المشاريع الخدمية لم تكن بالمستوى المطلوب لكنها تغطي نوعاً ما حاجات السكان، وقد كان العائق الاول امام تطوير وانشاء المشاريع هو عدم القدرة المالية للحكومة العراقية، لذا نلاحظ غالبية المشاريع حتى البسيطة منها لم تكن تنفذ بالوقت المطلوب رغم طلب الجهات المعنية ووصول تقارير المفتشين حول اهمية هذه المشاريع وغالباً ما يعزوا سبب ذلك الى ضعف ميزانية الحكومة على تنفيذ تلك المشاريع

1- الماء والإنارة :

لابد من الإشارة إلى أن الحصول على المياه كانت عن طريق مياه الينابيع والأنهر ومع ذلك كان هناك محاولات لسقي قصبه دهوك بالماء ووقف ما جاء في تقرير المفتش الإداري أن القضاء جديرة بالمساعدة من الجهات المعنية لتطبيق اسالة الماء الصافي، ويشار عن وجود ينبوع من الماء في شمال قصبه دهوك وأن الماء الذي يجري فيه يقدر ب(4) إنجاث وأن البلدية

قد اقترحت اخذ الماء من ذلك ينبوع لقصبه دهوك على أن يجري بأنابيب سبجاً إلى قرب ماكينة الكهرباء والتي كانت عائدة للمتعهد (عزيز ايشو) ومن ثم يقوم صاحب هذه الماكينة سحب الماء من الحوض الذي سينشأ من قبل البلدية لإيصاله إلى محل مرتفع من مستوى الأرض القصبه إلى خزان ينشأ هناك ومن ثم يوزع الماء بأنابيب ذات اقطار مختلفة إلى المشتركين وتقدر كلفة إنجاز هذا المشروع ب(900) دينار.

وتشير الوثيقة أن البلدية كان لها اتفاق لفظي مع صاحب الماكينة الكهرباء المذكور أعلاه على سحب الماء وإيصاله إلى الخزان الماء لمدة (15) سنة، وبأجرة شهرية قدرها (10) دنانير، هذا بالإضافة إلى مصاريف أخرى ستنفقها البلدية مثل تعيين جاب لجمع بدلات الاشتراك وصيانة الأنابيب والمحافظة عليها، وقد قدر مجموع ما ينفق على هذا المشروع لإظهاره على حيز الوجود ب(1100) دينار، ويذكر الوثيقة أن نصب مضخة على حساب البلدية يكلفها أكثر بكثير من الأجرة السنوية التي ستدفعها إلى صاحب الماكينة، لذا اقترح المفتش الإداري على الجهات المعنية بمساعدة البلدية بالمبلغ المذكور لإنجاز هذا المشروع نظراً لحاجة سكان القضاء للماء مشيراً أن عدد سكان قصبه دهوك حوالي (3902)، من جانب آخر ذكر التقرير إلى ضعف القدرة المالية للبلدية من القيام بالمشروع الماء والكهرباء معاً⁽³⁷⁾، في حين جاء في لائحة قانون مشروع الأعمال العمرانية الرئيسية لخمس سنوات رقم (45) لسنة 1938 أن الحكومة قررت رفع مستوى الخدمات التي تقدمها البلديات وفق الخطة المقرر لها ليكون باستطاعتها القيام بالواجبات المكلفة بها على أحسن وجه والاعتناء بتجهيز الأهالي بمياه صالحة للشرب في القرى والقصبات⁽³⁸⁾.

أما بخصوص الإنارة في قصبه دهوك ففي بداية العقد الثلاثين، ذكر(علي سيدو الكوراني) نقلاً عن قائمقامها في ذلك الوقت (مكي بك) أن أحد المهندسين يعهد له بإنارة مركز قضاء دهوك بالكهرباء من قوة مياه (روبار دهوك)⁽³⁹⁾، وفي سنة 1935 أشارت وثيقة حكومية أن إنارة الكهرباء تجري من قبل المتعهد بالمصاييح ويبلغ عدد تلك المصاييح (104)

مصباح، وتدفع البلدية أجرة شهرية عن التنوير لصاحب الكهرباء بمبلغ قدره (15) دينار.

أما بخصوص تقديم خدمات النظافة فقد عملت بلدية القضاء على تنظيف المدينة وعيّن لهذا الغرض (14) موظفاً وعامل منهم (3) من المراقبين، و(9) كناسين، و(2) من المنظفين (زبالين) ولم تذكر التقرير شيئاً عن اجورهم وساعات عملهم (40).

2- الخدمات الصحية :

وجد في قضاء دهوك في عقد الثلاثينيات مستوصف صحي يدعى (المستوصف الملكي) يديره الطبيب (محمد عباس ابو شقراء) مع موظف صحي يدعى (شاكر زين العابدين) كان يدير الصيدلية والتضميد، وأشار التقرير أن هذا المصح صغير بالنسبة إلى عدد المراجعين (والذي قدر في شهر ايلول من سنة 1935 حوالي (1774) مراجعاً وبأمراض مختلفة)، ويفتقد المصح إلى استراحة انتظار المراجعين لذا اقترح المفتش الإداري بإنشاء غرفة انتظار للمرضى، وبالإشارة إلى نظافة المصح كما جاء في التقرير بانها جيدة ووصف بأن الأهالي مرتاحون من الادارات الصحية في القضاء من حيث النظافة والخدمات الصحية (41)، وذكر المفتش الإداري انه لم يشاهد مثلها في سائر المستوصفات الأخرى، في حين كان عدد المراجعين لهذا المستوصف في ازدياد ففي شهر ايلول سنة 1938 بلغ نحو (100) مراجع يومياً، ومن الجدير بالذكر أن المفتش الإداري كان قد طالب السلطات المعنية بإنشاء مستوصف آخر ذو ستة أسرة نظراً لانقطاع المواصلات بين قضاء دهوك والموصل في موسم الشتاء، كما طالب بتجهيز المستوصف الحالي بأثاث متناسب درجته ، وتعيين صيدلي بجانب المضمّد الموجود نظراً للضرورة الماسة إلى ذلك (42). وفي ناحية مزوري بالا وجد مستوصف صحي لكن لم ترد أي معلومات في الوثائق الحكومية عن هذا المستوصف سوى الإشارة إلى وجودها فقط (43).

وفي سنة 1938 كان مستوصف قضاء دهوك يدار من قبل الطبيب (يوسف شينه) مع مضمّد (44)، وعلى ما يبدو أن هذا الطبيب قد انتقل حديثاً إلى قضاء دهوك لأنه في سنة

1936 ووفق ما جاء في الدليل العراقي الرسمي عن أسماء سجل الأطباء كان الطبيب (يوسف شينا أو شينه) يعمل في مستوصف الملكي في قضاء زاخو قبل ان يتم نقله إلى قضاء دهوك (45).

3- الطرق والمواصلات :

أن أغلب الطرق الداخلية للقضاء والخارجية منها المرتبطة بالنواحي والقرى هي بدائية وتحتاج للإصلاح لتكون صالحة للاستعمال ، وأن وسائل النقل والمواصلات في الطرق العامة في قضاء دهوك كانت تجري عن طريق السيارات والحيوانات، ولكن بين القرى تعتمد على الحيوانات فقط في التنقل (46).

وأشارت وثيقة حكومية أن بلدية قضاء دهوك ستزيل المضبة القريبة من دائرة البلدية ليكون الشارع أمامها مستقيماً ليس به انخفاض وارتفاع وكان قد خصصت البلدية مبلغ قدره (75) دينار لإنجاز هذا العمل وانه سيجري مناقصة في المجلس البلدي، كما أن الجسر القريب من قسبة دهوك والعائد إلى البلدية فيه خروق ويقتضي إصلاحه وكان قد أكد رئيس بلدية دهوك آنذاك للمفتش الإداري بانه سيقوم بإصلاح الجسر في القريب العاجل (47).

ومن الطرق الموجودة في قضاء دهوك (طريق الموصل – الوكه – دهوك) وطريق (دهوك – سوار توکا – ببيادي) (48)، وكان قد اوعزت وزارة الاقتصاد والمواصلات إلى مديرية الري والأشغال العامة الاهتمام بالطرق النقل (49).

وذكر المفتش الإداري للوائي الموصل واريل في الوثيقة المرقم س/83 والمؤرخ في 13/ تشرين الثاني 1934 بطلب إلى الجهات المعنية بتعمير طريقي (الوكه – دهوك) و(دهوك – سوار توکا ببيادي) لجعلها صالحين للاستعمال (50)، وأوعزت بدورها وزارة الداخلية إلى وزارة الاقتصاد والمواصلات بضرورة إصلاح طريق (الوكه-دهوك، ودهوك-سوارتوکا ببيادي) (51)، وجاء في الدليل العراقي الرسمي بخصوص هذا الطريق أن (4) كم من التعبيد و(22) من التزفيت قد انشأ على هذا الطريق وبلغ ما تم صرفه على هذا الطريق (4000) دينار (52).

4- البرق والبريد :

وجد في مركز قضاء دهوك دائرة البرق والبريد والهاتف، وجاء في تصنيف الدليل الرسمي العراقي لسنة 1936 ذكر اسم دائرة البرق والبريد في دهوك وقد قسم أعمال دائرة البرق والبريد في دهوك إلى قسمين الأشغال الإعتيادية وغير الإعتيادية، من الأشغال الأعتيادية التي تؤديها الدائرة الرسائل العادية (الداخلية والخارجية) والرسائل المسجلة (الداخلية والخارجية) البرقيات (الداخلية والخارجية) الحوالات (الداخلية والخارجية) الحوالات البرقية الداخلية فقط، المواد المحمول عليها الداخلية فقط، الرزم (الداخلية والخارجية)، ومن الأشغال غير الإعتيادية التي تعمل بها الدائرة قبول نداءات التلفون للمسافات البعيدة، أما الدائرة التي تتعامل معها دائرة البرق والبريد في دهوك فهي دائرة البرق والبريد في الموصل، و في منطقة بامرني أيضاً دائرة البرق والبريد تتعامل مع دائرة البرق والبريد في دهوك، ومن أشغالها الإعتيادية الرسائل العادية (الداخلية والخارجية) الرسائل المسجلة الداخلية الزوم الداخلية (53).

وأشارت الوثيقة الحكومية إلى حاجة كل من ناحيتي مزوري والدوسكي إلى الهاتف كون المنطقة وعرة وبالأخص ناحية مزوري لذا طلب المفتش الإداري إلى ضرورة مد خط تلفوني إليها عاجلاً، وذكرت الوثيقة أن مخفر فايدة الذي يقع على الطريق العام بين (الموصل وقضائي دهوك وزاخو) لا يوجد فيها تلفون وقد اقترح المفتش الإداري إلى مد خط تلفون إلى هذا المخفر مشيراً أن خط تلفون العمادية يمر بالقرب منه (54).

الخاتمة

من خلال تتبع الوثائق المدونة من قبل المفتشين الإداريين الذين كان لهم زيارات مستمرة على المدن والاقضية العراقية ومنها قضاء دهوك، للوقوف على أحوالها الإدارية والخدمية فقد تم تدوين ملاحظات هؤلاء المفتشين ليتم إرسال تلك الملاحظات إلى الجهات المعنية لغرض الاطلاع على الأوضاع الإدارية والخدمية في تلك المنطقة، ومن الملاحظ أن التقارير تطرق إلى أسماء الموظفين وأعمالهم والمهام الموكلة بهم، ففي

قضاء دهوك أشارت التقرير إلى أعمال بعض الموظفين الحكوميين، فوجد في البعض منها سلبيات الإدارة لعدة أسباب مثلاً أما لقلة الخبرة أو لكبر سن الموظف وغيره مما يكون عائقاً أمام عمله الإداري في المنطقة. ونلاحظ أن في بعض الأحيان يطلب المفتش الإداري من الجهات المعنية على ضرورة استبدال بعض الموظفين بغيرهم يكونون أكثر كفاءة لكي يتسنى له إدارة القضاء.

نلاحظ عبر التقارير المدونة خلال تلك الفترة أن قضاء دهوك تفتقر إلى الأبنية الحكومية، والموجودة منها أما مستأجرة تعود ملكيتها للأهالي ويدفع الحكومة بدل الإيجار عنها وكان تكلفة ذلك باهضة على الحكومة، وأما قديمة ومعروضة للاختيار، ومن خلال تتبع الوثائق فقد تكرر الطلب على ضرورة انشاء سراي حكومي يضم جميع المؤسسات الحكومية حيث تنظم العمل الحكومي.

كان قضاء دهوك من الناحية الأمنية مستتب -حسب ما أشار إليه الوثائق- وهناك مركز للشرطة يحتوي على العناصر من المشاة والخيالة ومراكز أخرى في بعض النواحي، لكن من الجدير بالإشارة أن بعض الدرجات الوظيفية كانت قليلة لذا نلاحظ أن قضائي (دهوك وعمادية) يدار من قبل معاون واحد، وبدورهم اكدوا المفتشين الإداريين على ضرورة تعيين معاون آخر.

ان بعض المشاريع التي قامت بها بلدية دهوك هي صغيرة نوعاً ما لكن الحاجة اليها كانت ضرورية كونها مرتبطة بالحياة السكان اليومية كما هو الحال بالنسبة للماء والكهرباء، لذلك نلاحظ أن بلدية دهوك تعاقد مع أشخاص لغرض إيصال المياه عبر ماكينة الكهرباء إلى الأهالي، وأكدت البلدية عدم قدرتها على القيام بالمشاريع الكهرباء والماء معاً بسبب عدم توفر الأموال اللازمة لهذا الغرض. من جانب آخر عملت البلدية إلى اصلاح بعض الطرق في قضاء دهوك نظراً لأهميتها. لكن من الجدير بالإشارة انه بعض المناطق تفتقر إلى بعض الخدمات كما هو الحال بالنسبة إلى ناحيتي مزوري ودوسكي التي لم يمد إليها الخط التلفوني رغم حاجتها الماسة إلى ذلك كونها منطقة وعرة.

- (10) (د.ك.و.ب.م.) ، وزارة الداخلية/ديوان، تفتيش مركز قضاء دهوك ن رقم الوثيقة 32050/7571، 8 تشرين الاول 1935، ص 4 .
- (11) الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936 ، ص 273.
- (12) (د.ك.و.ب.م.) ، وزارة الداخلية ، سري ، رقم س / 18 ، تاريخ 14-16 كانون الاول 1935 .
- (13) (د.ك.و.ب.م.) ، وزارة الداخلية ، تفتيش قضاء دهوك ، رقم 5/س ، تاريخ 15 / كانون الثاني 1935 .
- (14) (د.ك.و.ب.م.) ، وزارة الداخلية ، سري ، رقم س / 18 ، تاريخ 14-16 كانون الاول 1935 .
- (15) (د.ك.و.ب.م.) ، رئاسة تفتيش الاداري ، سري ، رقم ت . أ / 74 ، 2-3 / شباط 1935 .
- (16) (د.ك.و.ب.م.) ، وزارة الداخلية ، سري ، رقم س / 18 ، 14-16/ كانون الثاني 1935
- (17) (د.ك.و.ب.م.) ، دائرة التفتيش الاداري في الموصل ، وزارة الداخلية ، العدد (59) ، رقم الملف (8424 / 32050) ، تاريخ 15 تشرين الثاني 1938 .
- (18) (د.ك.و.ب.م.) ، دائرة التفتيش الاداري في الموصل ، وزارة الداخلية ، العدد (59) ، رقم الملف (8424 / 32050) ، تاريخ 15 تشرين الثاني 1938 .
- (19) (د.ك.و.ب.م.) ، دائرة التفتيش الاداري في الموصل ، وزارة الداخلية ، العدد (59) ، رقم الملف (8424 / 32050) ، تاريخ 15 تشرين الثاني 1938 .
- (20) (د.ك.و.ب.م.) ، دائرة المفتش الاداري في الموصل وزارة الداخلية ، العدد (59) ، رقم الملف 8424 / 32050، 15 تشرين الثاني 1938.
- (21) (د.ك.و.ب.م.) ، وزارة الداخلية ، شعبة التفتيش الاداري ، وزارة الاقتصاد والمواصلات ، العدد(650)، 13 كانون الثاني 1935 .
- (22) علي سيدو الكوراني ، من عمان الى عمادية أو جولة في كردستان الجنوبية، ص 161.
- (23) (د.ك.و.ب.م.) ، وزارة الداخلية ، شعبة التفتيش الاداري ، وزارة الاقتصاد والمواصلات ، العدد(650)، 13 كانون الثاني 1935 .
- (24) (د.ك.و.ب.م.) ، وزارة الداخلية تفتيش لوائي الموصل واريل الاداري ، العدد (40805) ، 21/22 كانون الثاني 1935.
- (25) (د.ك.و.ب.م.) ، وزارة الداخلية ، رئاسة التفتيش الاداري ، كتاب موجه الى المفتش لوائي الموصل واريل الاداري ، العدد (52802) ، 24 كانون الثاني 1935 .
- (26) (د.ك.و.ب.م.) ، وزارة الداخلية ، ديوان تفتيش مركز قضاء دهوك ، رقم الكتاب (621) رقم الملف (7571 / 32050 ، ص 28.
- (27) (د.ك.و.ب.م.) ، وزارة الداخلية /ديوان ، تفتيش مركز قضاء دهوك ، رقم الملف 7571-32050، بتاريخ 8 تشرين الاول 1935، ص 8 .
- (28) (د.ك.و.ب.م.) ، وزارة الداخلية ، ديوان تفتيش مركز قضاء دهوك ، رقم الكتاب (621) رقم الملف (7571 / 32050 ، ص 28.

- من خلال تتبع الوثائق ان المؤسسات الصحية في قضاء دهوك موجودة وهي حسب تلك التقارير جيدة من ناحية الخدمات ، لكن هذه المؤسسات غير كافية ففي المستوصف الملكي في دهوك يذكر أن في شهر ايلول 1935 كان هناك نحو (1774) اي بمعدل (59) مراجعا يومياً هذا عدا المرافقين للمرضى في حين اكدت الوثائق عن عدم وجود أماكن انتظار للمرضى، لذا طلب المفتشين الجهات المعنية على ضرورة إيجاد أماكن انتظار المرضى، وبناء مستوصفات أخرى لحاجة المنطقة إلى ذلك .

الهوامش

- (1) علي سيدو الكوراني، من عمان الى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية، دار اراس للطباعة، ط2 (اريل، 2012) ، ص 162-163 .
- (2) دار الكتب والوثائق البلاط الملكي (سنشير اليها لاحقا ب(د.ك.و.ب.م.) ، وزارة الداخلية /ديوان، تفتيش مركز قضاء دهوك، رقم الوثيقة 32050-7571، 8 تشرين الاول 1935 ، ص 5 .
- (3) علي سيدو الكوراني ، من عمان الى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية، ص 160
- (4) (د.ك.و.ب.م.) ، وزارة الداخلية، ديوان تفتيش مركز قضاء دهوك، رقم الملف (7571 / 32050)، بتاريخ 8 تشرين الاول 1935 ، ص 1 .
- (5) الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936 ، موسوعة سنوية اجتماعية اقتصادية تجارية زراعية مصورة ، صاحب الامتياز: الياهو دنكور، رئيس التحرير: محمود فهمي درويش ، مصرح به من وزارة الداخلية بكتابها المرقم (249) والمؤرخ 29 نيسان 1935، ص 200.
- (6) تعني (القوات المجندة) باللغة الانكليزية ، بدأ تجنيد هذه القوات لأول مرة في نيسان 1920 وهي قوة عسكرية شكلتها القوات البريطانية لتكون رديفاً وعوناً لسلطات الانتداب البريطاني العاملة في العراق ، وقد سميت هذه القوات في العراق بـ (الليفي الاثوري - الليوي) وكانت واجباتها حماية المعسكرات والمطارات العسكرية البريطانية في العراق ؛ للمزيد ينظر: عمار يوسف عبدالله ، بريطانيا وقوات الليفي في العراق 1920-1932 ، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية ، المجلد(7) العدد(1) ، جامعة الموصل ، ص 162.
- (7) (د.ك.و.ب.م.) ، وزارة الداخلية ، الهيئة التفتيشية للمنطقة الاولى الموصل ، سري ، العدد (859) رقم الملف (7571 - 32050) ، بتاريخ 9 - 10 / تشرين الاول 1935 .
- (8) الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936 ، ص 200.
- (9) الصنف الاول : تزيد وارداتها السنوية على (15) الف دينار ، والصنف الثاني : ما يزيد وارداتها السنوية على (3750) دينار ، والصنف الثالث : ما يزيد وارداتها السنوية على (750) دينار ، الصنف الرابع : لا يتجاوز وارداتها السنوية على (750) دينار ؛ الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936 ، ص 273-275.

- (29) (د.ك.و. ب.م.) ، وزارة الداخلية ، شعبة التفتيش الاداري ، العدد (661) ، بتاريخ 13 كانون الثاني 1935.
- (30) (د.ك.و. ب.م.) ، وزارة الداخلية ديوان ، تفتيش مركز قضاء دهوك ، رقم الوثيقة 32050/7571 ، 8 تشرين الاول 1935 ، ص4 .
- (31) المستر كمبولاند : ذكرت الوثيقة ان المنصر الامريكي المستر كمبولاند سكن قصبة دهوك منذ خمس سنوات -اي في سنة 1930 - ويقال انه اشترى احد القرى باسم رجل اخر يدعى المعلم (اسماعيل الاثوري) وكان الاخير يتقاضى من المستر كمبولاند راتباً شهرياً؛(د.ك.و. ب.م.) ، وزارة الداخلية / ديوان ، تفتيش مركز قضاء دهوك 1930-1935 ، ص9 .
- (32) (د.ك.و. ب.م.) ، دائرة المفتش الاداري في الموصل وزارة الداخلية ، العدد (59) ، رقم الملف 32050/ 8424
- (33) (د.ك.و. ب.م.) ، وزارة الداخلية / ديوان ن تفتيش مركز قضاء دهوك ، رقم الوثيقة 32050/7572 ، 8 تشرين الاول 1935 ، ص2 .
- (34) (د.ك.و. ب.م.) ، دائرة التفتيش الاداري في الموصل ، وزارة الداخلية ، العدد (59) ، رقم الملف 32050 /8424 ن 15 تشرين الثاني 1938 .
- (35) (د.ك.و. ب.م.) ، وزارة الداخلية / ديوان تفتيش مركز قضاء دهوك ، رقم الوثيقة 32050 /7571 8 تشرين الاول 1935 ، ص1 .
- (36) (د.ك.و. ب.م.) ، دائرة التفتيش الاداري في الموصل ، وزارة الداخلية ، العدد (59) ، 15 تشرين الثاني 1938 ، رقم الملف 32050 /8424 .
- (37) (د.ك.و. ب.م.) ، وزارة الداخلية ، ديوان ، تفتيش مركز قضاء دهوك ، رقم الوثيقة 32050 / 7571 ، 8 تشرين الاول 1935 ، ص5
- (38) محاضر جلسات مجلس الاعيان للمدة (1937 - 1940) ، الاجتماع العادي الثاني عشر لسنة 1937-1938 ، تقرير عن اعمال للجان الدائمة في الاجتماع العادي لسنة 1937 (من 23 كانون الاول 1937 الى 7 مايس سنة 1938) ، مطبعة الحكومية (بغداد - 1938) ، ص62 .
- (39) علي سيدو الكوراني ، من عمان الى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية ، ص160 .
- (40) (د.ك.و. ب.م.) ، وزارة الداخلية ، ديوان ، تفتيش مركز قضاء دهوك ، رقم الوثيقة 32050 / 7571 ، 8 تشرين الاول 1935 ، ص6 .
- (41) (د.ك.و. ب.م.) ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية / ديوان ، تفتيش مركز قضاء دهوك ، رقم الملف 32050 /7571 .
- (42) (د.ك.و. ب.م.) ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية / ديوان ، تفتيش مركز قضاء دهوك ، رقم الملف 32050 / 8424 ، تاريخ 1938/10/10.
- (43) الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936 ، ص242.
- (44) (د.ك.و. ب.م.) ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية / ديوان ، تفتيش مركز قضاء دهوك ، رقم الملف 32050 / 8424 ، تاريخ 1938/10/10.
- (45) الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936 ، ص250.
- (46) (د.ك.و. ب.م.) ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية ، تفتيش مركز قضاء دهوك ، رقم الملف 32050 /7571 ، 8 تشرين الاول 1935 ؛ دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية ، دائرة المفتش الاداري في الموصل ، العدد (59) ، 15 تشرين الاول 1938 ؛
- (47) (د.ك.و. ب.م.) ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية ، ديوان تفتيش مركز قضاء دهوك رقم الوثيقة 32050-7571 ، بتاريخ 8 تشرين الاول 1935 .
- (48) (د.ك.و. ب.م.) ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية ، رئاسة تفتيش الاداري ، تقرير التفتيش الاداري عن مركز قضاء دهوك ومركز ناحية دهوك ، عدد الوثيقة (1306) ، تاريخ 28/24 تشرين الثاني 1934 .
- (49) (د.ك.و. ب.م.) ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية ، رئاسة التفتيش الاداري ، كتاب موجه الى مفتش لوائي الموصل واربيل الاداري ، العدد (52802) ، 24 كانون الثاني 1935 .
- (50) (د.ك.و. ب.م.) ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية ، شعبة التفتيش الاداري ، وزارة الاقتصاد والمواصلات ، العدد (708) 13 ، 14 تشرين الثاني 1935 .
- (51) (د.ك.و. ب.م.) ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية تفتيش لوائي الموصل واربيل الاداري ، العدد (40805) ، 22/21 كانون الثاني 1935 .
- (52) الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936 ، ص462.
- (53) الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936 ، ص492-493.
- (54) (د.ك.و. ب.م.) ، وزارة الداخلية ، تفتيش مركز قضاء دهوك ، رقم الملف 32050 /7571 ، 8 تشرين الاول 1935 ، ص8 .

نافی فەكولینی: قەزا دهوك دبه لگه نامین پاشای دال عیراقی دسالیڤ سیهان دا ژچه رخی بیستی (خاندانه ك لسه ر بارودوخی کارگیری و خزمه تگوزاری).

پۆخته

ئهم توێژینه وهیه باسی بارودوخی بهریۆمبهردن و خزمه تگوزاری قهزای دهۆك دمكات له سه رده می سالانی (30)ی چه رخی بیسته م، كه پشتی به ستووه به به لگهی پاشایه تی له عیراق به پێی راپۆرتی پشکینه ری بهریۆمبهردن له ویلایه ت و قهزا. له ته وه ری یه که می ئهم توێژینه وه یه دا باسی راپۆرتی پشکینه ری بهریۆمبهران له سه ر ناو و کاری فه رمانبه رانی قهزای دهۆك کراوه، له گه ل تۆمارکردن و تیبینی راپۆرت و پشکینه ری بهریۆمبهران له سه ر بهریۆمبهرانی شاره وانی قهزای دهۆك، ههروه ها باسی هه ندیک له خاڤووبه ری حکومی دمكات له سه ر شیوازی سامان و خاڤووبه ری ئه وان.

له ته وه ری دووه مدا باسی خزمه تگوزاری گشتی له قهزای دهۆك کراوه، بۆ نموونه وه ك ئاو کاره با، سه باره ت به ئاو ئهم راپۆرت به باسی چوونیه تی گه یانده ئی ئاو بۆ هه ولاتیانی قهزای دهۆك دمكات، ههروه ها باسی چوونیه تی رووناکی قهزای دهۆك له شه وانه دا دمكات كه چوون بووه. ئه مه سه ره پای ئه وه ی كه ئهم راپۆرت به باسی هه بوونی گرێکاری پاكرده وه له قهزای دهۆك دمكات.

سه باره ت به خزمه تگوزاری ته ندروستی له راپۆرتی پشکینه ری بهریۆمبهرانی قهزای دهۆكدا، باسی هه بوونی بڤکه یه کی ته ندروستی و ژماره یه ك له پزیشك و فه رمانبه رانی که رتی ته ندروستی کراوه، ههروه ها له م راپۆرت به باسی شیوازی خزمه تگوزاری و گواسته وه و برۆسکه و په یوه ندی و تومارکردن ... هتد، کراوه.

کلینین فەكولینی: قەزا، فه رمانگه ه، فه رمانبه ر، فه كوله ری کارگیری، ده فه ردار، خزمه تگوزاری، ته ندروستی، ریگاوبان.

DOHUK DISTRICT IN IRAQI ROYAL DOCUMENTS IN THE 1930S (A STUDY OF ITS ADMINISTRATIVE AND SERVICE CONDITIONS)

ALI OBAID SHUKRI

Dept. of History, College of Education, Akre University for Applied Sciences, Kurdistan Region-Iraq

ABSTRACT

The research dealt with the administrative and service conditions in the Dohuk district during the 1930s, based on the documents of the Iraqi royal court through the reports of administrative inspectors about the districts and districts. These reports indicated the names and tasks of government employees working in the district, and in the same context, recording the observations of the inspectors about the municipality. Dohuk and how it is managed, and with reference to the government houses in the judiciary, the administrative inspectors touched on it by describing some of the government buildings in the judiciary, their structure and ownership.

The reports referred to public services in the district, such as water and lighting, and the procedures used to deliver water to the population. As for lighting the district, it was done through lamps, and reports indicated the presence of cleaners working to clean the district. As for health services, the administrative inspectors were briefed on the health situation in the district, and it was noted that there is a health clinic there with a number of doctors and health employees working in the health sector. The reports of the administrative inspectors also dealt with the conditions of other services such as transportation, communications, telegraph, and telephone, and they in turn recorded their observations in this field

KEYWORDS: Judiciary, Departments, Employees, Administrative Inspector, Mayor, Services, Health, Roads and Transportation